

في الوكالة لا بد من المنظر وفي الهبة بان لا يرد لها فهو مشكل جدا الا
ان اول بخو ما ذكرته كما هو شان الصور التي ظاهرها المتناهي لا بد
في الجمع بينهما من اجزائها وكل منها عن ظاهرها من وجه
او اكثر حتى يتضح المدرك ويلتئم المتن ومن تأمل قول الشيخ في
الوكالة لنظا وهذا بان لم يرد مع اتحاد الصورة ومع قوله والا وجه
ان يقال الى اخره قضى بالحب من هذا الصنيع المشتمل على مزيد
العلاقة والابهام والدال على ان عند نحو نزه ما في الهبة لم يتضح
ما قدمه في الوكالة وان نبيه هو في الوكالة على انه يأتي في الهبة
ما يخالف ما في الوكالة مع ما فيه فكان عزمه وهو هنا على تحرير
ذلك محين وصل اليه كأنه شغل بما اقتضى اعراضه عنه وقبل
انضاحه وما يؤكد ذلك وبانه لم يجعل في الهبة محط نظر الآتي
بتبين ما هو من محل الاتحاد والاتفا الكلام الراجع فيه وجواب
ابن الرفعة عنه واعتراض الزركشي له باقتضائه خلاف المنقول
فخرجت هذا بما رده هو بقوله والا وجه ان يقال الى اخره ولم يتكلم
ولا اشار الى ما امر اليه في الوكالة في المسئلة المستثناة مع ما
علمت فيها من التناقض ظاهرا في سطره بان زيد قبل لزوم
ولولم يشترى وحده ولم يرض بالزيادة فسخر من جهة الخيار
وليس هذا من جهة اذ الفاسح لا خيار له وانما هو من حيث
اخرى هي وجوب رعاية الاحتظ على الوكيل ما دام المقدم جازيا
ولو من جهة واحدة لانه الى الان من لزل ومن ثم لو قيل في الوكيل
الفسخ بنفسه ولو رجح الرقيب وقد تمكن الوكيل من البيع له
بان بطلان البيع ثم لو قال المعارض فيه فسخر من لم يجز هو
والا حوكله لكان احسن وان كان جواب هذا ما قبله ايضا وقوله

جواز

جوازها به حل او فسخر لان قضية الجواز ان العقد يعود مع جواز
من جانب او جابن وليس الامر كذلك وانما يرفع بالكتابة بالبيع
الواجب كما تقر في سطره فان ابواه واصلح لفا فيه من تخيم
العبارات وتزويقها فانظروا على ابلغ اعتراض واقبحه موكونه
في غاية السقوط والسنساف ومع بيانه على عدم فهم صورة
المسئلة على وجهها ما حملني على سوق عبارته بلنظرا لاغرض
في بعد التعليل الصادر مني لا الاتقاصه معاذ الله بل بحمله على
الامعان فيما يريد ان يورده لنقل الكلام من الجانبين ولان
النسوس ربما وقرفها ما لم يقصد متنا عدهما ولفظ عبارته
قوله اللهم الان يقال الى اخره فيه ثلاثة الاول اي وحذف
موصوف ثلاثة ليصلح لما يريد اي غلط او نحوها الاول
استعمال اللهم وهو انما يستعمل في المستبعد والصلح المرتب على
النية ليس بمفيد الثاني ان بطلان الوكالة انما هو بيب عن
الاقوال الصالح لصحتها معه لا الصلح فليس هنا الامسياه احد
وان اريد ان السبب انما هو بطلان الصلح فذلك ليس هناك
الاسبب واحد هو جربانه بل المصلحة فالخالف ليس هنا اجتماع
تسببين على سبب واحد الثالث ان اجتماع تسببين تامين
على سبب واحد بالذات غير جائز لان احدهما مستقل باعاده
المسبب للاستلزام وجوده وجوده بخلاف الاسباب الناقصة
كالقهر والماندة فاجتمعا على سبب واحد جائز لعدم
استلزام وجود كل واحد منهما وجوده هذا ان كان هنا سببان
انتهى وانت من وراو التامل في ذلك بعد تأمل ما اوضحه اقرب
على البسط وجه واظهره قوله فيه استعمال اللهم وهو انما